الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.42*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
27 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٠ (ز) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

# جنوب أفريقيا**: مشروع قرار
# الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٥]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥.
** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.
(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.
(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.
(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.
(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

15-20868 (A)  031215  03125

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وتسلّم بأن الخطة تتّخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق منها، وتُشدّد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي يندرج القضاء على الفقر في صميمها وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أنّ الدول الأعضاء قد عقدت العزم في ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على كفالة أن يتمتع كلّ الناس بحياة رغدة وهنيئة، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة،

وإذ تشدد على أنّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تصبو إلى بلوغ عالم تكون فيه أنماطُ الاستهلاك والإنتاج وأوجه استعمال كل الموارد الطبيعية – من الهواء إلى الأرض ومن الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية إلى المحيطات والبحار – مستدامةً، والديمقراطيةُ والحكمُ الرشيد وسيادةُ القانون والبيئةُ المواتية على الصعيدين الوطني والدولي أموراً أساسيةً لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع، والتكنولوجيا في تطويرها وتطبيقها مُراعيةً للمناخ ومحترِمةً للتنوّع البيولوجي وقادرةً على الصمود، والبشريةُ في عيشِها منسجمةً مع الطبيعة على نحو يوفّر الحماية للأنواع الحية الأخرى،

وإذ تعيد التأكيد على أهداف التنمية المستدامة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، ومنها الهدف ١٢ الذي يرمي إلى بلوغ جملة أمور من بينها ضمان الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان وبحلول عام ٢٠٣٠ المعلومات والوعي اللازمين لبلوغ التنمية المستدامة وأنماط العيش المنسجمة مع الطبيعة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة، وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي أعلنت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يومًا دوليا لأمّنا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[(٧)]،

(٧) القرار ٧/٣٧، المرفق.

وإذ تحيط علما مع التقدير بجلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، وذلك من أجل التشجيع على تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تسلّم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه وبأن ''أمّنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وتلاحظ أن البعض من البلدان يعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتُعرب عن اقتناعها بأنّ تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ أن علم النظام الأرضي يقوم بدور مهم في التشجيع على اتّباع نهج شمولي لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثّق، والكوارث الطبيعية التي من المحتمل أن تصبح أكثر تواترا وحدة، وما تخلّفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإذ تسلّم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الأرضية، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

وإذ تحيط علما بانعقاد المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمّنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[٨]،

وإذ تحيط علما أيضا بمبادرات الدول الأعضاء من أجل إنشاء منتديات للحوار هدفها إيجاد نماذج إنمائية بديلة قائمة على الإنصاف والانسجام مع أمنا الأرض والدفاع عن جميع أشكال الحياة،

وإذ تسلّم بأن عددا من البلدان يعتبر أمّنا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وأنّها والبشرية كيان حي غير قابل للتجزئة تعيش الكائنات في ظله بترابط وتعاضد،

وإذ تلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت اتّخاذ العديد من المبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة، منها ما يتعلق بإعداد وثائق سياساتية حول العيش في انسجام مع الطبيعة،

(٨) انظر A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تحيط علما بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[٩]،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يوضع ليكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبأنّه من الضروري التغلّب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وبالأعمال المنفذة بهذا الشأن،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنّه لا بد لجميع البلدان من أن تشجع، بعد مراعاة مبادئ ريو، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولّي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد واستفادة كل البلدان من هذه العملية،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة التعاضد بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما يبذلونه والحكومات ومؤسسات القطاع الخاص من جهود لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ شمولي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ الشمول وأنه لا بدّ في تنفيذ هذا القرار من مراعاة الدول ذات مركز المراقب،

وإذ تؤكد من جديد أنه من الأهمية بمكان معاودة النظر في الطريقة التي تتفاعل بها المجتمعات مع عالم الطبيعة وذلك من أجل التغلّب على ما يواجهه العالم اليوم من تّحديات هائلة ورد بيانها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأزمة البيئية العالمية الراهنة،

---

(٩) IPBES/2/17.

١ - تحيط علما بالتقرير السادس للأمين العام[١٠]؛

٢ - تسلّم بأهمية إيلاء العناية الواجبة للرؤية الواردة في الوثيقة الختامية المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، المعتمدة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥[١١]، وذلك بالشروع عام ٢٠١٦ في إجراء حوار افتراضي يتناول مسألة الانسجام مع الطبيعة ويجمع أطرافا من بينها خبراء الاجتهادات القضائية المتعلقة بالأرض عبر العالم، بمن فيهم الناشطون في عمليات التحاور التي تعقدها الجمعية العامة، وذلك من أجل حفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع عالم الطبيعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بانسجام مع الطبيعة، مع الإشارة إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة ضمن سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتطلب تزويد الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بتقرير مؤقت عن الحوار الافتراضي؛

٣ - تطلب استضافة عملية التحاور على الموقع الشبكي للانسجام مع الطبيعة، وعرض نتائجها على الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين؛

٤ - تقرر مواصلة الاحتفال سنويا باليوم الدولي لأمِّنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل، وتطلب إلى الأمين العام توفير الدعم المتواصل لهذا اليوم، وتشجع الدول الأعضاء على الاحتفال به على الصعيد الوطني؛

٥ - تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ما صدر من دراسات وتقارير عن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك متابعة المناقشات التي جرت في إطار الجلسات التحاورية للجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال الحوار المعقود في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة؛

٦ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية، عملية تحاور شاملة في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وسائر أصحاب المصلحة، وذلك من أجل بحث نتائج الحوار الافتراضي والمضي قدما في المناقشات المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة؛

---

(١٠) A/70/268.

(١١) القرار ١/٧٠.

٧ - تشير إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عملية التحاور المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى النظر في الإسهام في هذا الصندوق الاستئماني عند إنشائه؛

٨ - تشير أيضا إلى قيام أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتدشين الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده الشعبة في جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شمولي في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة، وتنهض بالتكامل بين الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، ومنها التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

٩ - تدعو إلى توخي نُهج شمولية متكاملة في تناول التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، حسب الاقتضاء، حتى تنير سبيل البشرية في العيش بانسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

١٠ - تدعو الدول إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من أجل إرساء تصور شمولي للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة يسمح بتحديد نهج اقتصادية جديدة تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه، وذلك بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، ويُيسّر دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية وأمّنا الأرض والاعتراف بهذه الأوجه؛

(ب) تشجيع الانسجام مع أمّنا الأرض على نحو ما هو شائع في ثقافات الشعوب الأصلية، والتعلّم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني وحتى المستوى الأهلي لكي تعكس هذه الجهود حماية الطبيعة؛

١١ - تشجع جميع البلدان على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الوطنية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

١٢ - تقر بضرورة وضع مقاييس أوسع بشأن التقدم تكون مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي وذلك بغية اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وتلاحظ في هذا الصدد استمرار اللجنة الإحصائية في العمل على وضع برنامج عمل لإعداد مقاييس أوسع بشأن التقدم، ولإجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال[١٢]؛

١٣ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، ضمن حدود ولاية وموارد كل منها، على إشراك الدول ذات مركز المراقب في تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - تقرر أن تواصل النظر في البند الفرعي المعنون ''الانسجام مع الطبيعة'' في دورتها الحادية والسبعين ضمن إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٤ (E/2013/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٤/٤٤.